بسم الله الرحمن الرحيم

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا احسن كل المقول واشكره اشرف ما يحتج

في العقول والصلوة على محمد المقبول الذي لم يزل اليه الجهول

وبعد فجمعت هذه الحواشي للمبتدئين باستعانة القادر على الكتب

مع صوم ما لاح لبال الفاتر وما فعلت هذا الا اعتمادا على اغماض

الابصار عن مواقع الانظار فاني لمقرون ما يستخرجه فكري

صحيح قال الممتنع فنظيره الممكن سواه وغيره اقول تذكر فيه ثلث

مقالات الاول في بيان مفهومات هذه الاشياء والثانية

في بيان وجه الحصر ووجه التقديم البعض على البعض والثالثة

في النسبات مع الاجوبة المقالة الاولى في بيان المفهومات

الحمد هو الثناء باللسان على جميل الاختياري قصدا مطلقا

والثناء جنس شامل للشكر وللمدح وباللسان احتراز عن

صنع الشكر وهما الشكر بالجنان والشكر بالاعضاء وعلى

الجميل الاختياري لتحقيق الماهية الحمد لان الحمد لا يستعمل

في غير الاختياري فلا يقال حمدت زيدا على حسنه او

على شجاعة وقصدا اي مقصودا به تعظيم من الثناء له

احتراز عن الاستهزاء وعن قول من قال ذلان عالم

بخير قد قرن على فاته لا يقصد فيها تعظيم من الثناء له ومطلقا

سواء كان بعد الاحسان او قبله احتراز عن الشكر باللسان

لان الشكر باللسان يكون بعد الاحسان فقط والله علم

لذاته الواجب المستجمع لجميع الصفات ولذا قال

الحمد لله ولم يقل الحمد للواجب او غيره لانه على تقدير استجماع

لفظة الله لجميع الصفات يكون الحمد لله مقابلا للحمد بجميع الصفات

او لم يقل الحمد للواجب او غيره ليلا يتوهم اختصاص الحمد بوصف

دون وصف والواجب الوجود هو الذي يقتضي

وجوده لذاته اي ذاته توجب وجوده فان قلت

فعلى هذا يلزم تقديم الشيء على نفسه او كون الشيء

موجودا مرتين لانه لما كان الذات سببا وموجبا

للوجود كان متقدما بالوجود عليه ضرورة تقدم وجود

في

وجود السبب عالمسبب فان كان الوجود المتقدم عين وجود
المتاخر يلزم تقدم الشئ على نفسه وهو باطل وان كان الوجود
المتقدم غير الوجود المتاخر يلزم ان يكون الشئ موجودا
مرتين وهو باطل ايضا **ثالث** ان ذاته من حيث هي هي
توجب وجوده بلا اعتبار وجوده وعدمه ولا يلزم
تقدم الوجود على نفسه ولا يكون موجودا مرتين وايضا
يلزم على تقدير كون الوجود المتقدم غير الوجود المتاخر التسلسل
لانه ان كان الوجود المتقدم الذي هو غير الوجود المتاخر مقتضى
الذات كان الذات متقدما عليه بالوجود فهذا الوجود بين
المتاخرين بالفرض فحصل للذات وجود ثالث وهذا الوجود
الثالث ايضا ان كان مقتضى الذات كان الذات متقدما
عليه بالوجود ويكون تقديره الى غير النهاية فيلزم التسلسل
وهو باطل ايضا فافهم ولا تغفل فان هذا المحل من مزالق الاقدام
والممتنع هو الذي تقتضي عدم ذاته كشريك الباري تع عما يسميه
وقبل هو الذي يقتضي ذاته عدمه **والممكن** هو الذي لا

يقتضي

يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه بل يكون وجوده وعدمه
من غيره وهو الله تعالى يجمع ما سوى الله تعالى من الموجودات
التي هي السموات وما عليها وما فيها والارضون وما
فيها وما تحتها وانما وجب وجود الباري تع لانه
موجد الاشياء والموجود الاشياء لا يكون
الا كذلك وانما امتنع نظير الباري تعالى لان وجود
النظير مستلزم للفساد وهو فساد العالم كما بين
في علم الكلام وانما سوى وجود الممكن وعدمه لانه
لا يفيد وجوده وعدمه ولا ينفع وجوده وعدمه بخلاف
الواجب فانه ينفع وجوده ويضر عدمه وبخلاف
الممتنع فانه يضر وجوده وينفع عدمه ولا يفيده اعلم
ان الممكن عدما قديما وهو العدم الذي قبل وجوده
وعدما حادثا وهو الذي بعد وجوده والمراد من قولنا
عدم الممكن من غيره هو عدم الحادث لا عدم القديم
والا لم يوجد الاعدام القديمة لان العدم الذي قبل

وجوده وعدما حادثا وهو العدم الدائم بعد وجوده

والمراد من قولنا عدم الممكن من غيره هو عدم الحادث

لا عدم القديم والا لم يوجد الاعدام القديمة لان العدم

الذي قبل الوجود ان كان من غيره وهو انه

تعالى كان هذا العدم مسبوقا بالارادة وكل مسبوق

بالارادة حادث وهذا العدم حادث فلم يوجد الاعدام

القديمة مع ان المتكلمين قائلون بالاعدام القديمة

وعلم منه ان الاعدام اما حادثة او قديمة

وكل واحد منها اما وقوعي او فرعي فالعدم القديم

الوقوعي حاصل للممكن قبل وجوده والعدم الحادث

الوقوعي ايضا حاصل للممكن بعد وجوده والعدم القديم

الوقوعي حاصل للممتنع ولم يحصل له العدم الحادث

الوقوعي لان العدم الحادث الوقوعي يحصل بعد الوجود

ووجود الممتنع محال فحصول العدم الحادث الوقوعي للممتنع

محال والعدم الفرضي سواء كان قديما او حادثا حاصل

للواجب

لا العدم القديم الوقوعي ولا العدم الحادث الوقوعي

لانه وجود الله تعالى ازلي وابدي منزه عن العدم

الوقوعي **والمقالة الثانية** في بيان وجه الحصر ووجه

التقسيم البعض على البعض اما وجه الحصر فهو ان الشيء

اما ان تسلب الضرورة عن طرفيه معا او عن احد

طرفيه فان كان الاول فهو الممكن فان كان الثاني فهو لا يخ

اما ان تسلب الضرورة عن طرفي العدم او عن طرفي

الوجود والاول الواجب والثاني الممتنع **فان قلت**

هذا الحصر ليس بحاصر لانه يوجد القسم في العقل

ليس من الاقسام التي هي في الحصر وهو ان يكون الشيء

طرفان ضروريا **قلت** هذا القسم وقوعه

محال لانه يلزم منه اجتماع النقيضين بخلاف الاقسام

الباقية فتأمل **واما** قدم الواجب على الممتنع لان

امتناع النظير موقوف على الواجب لان الواجب

نظيره والنظير له موقوف عليه للنظر لانه مالم

مع ان كل واحد منهما لاحق للانسان وعم منه قلت الى التمييز
بين الذاتيات والعرضيات عارض لكن للمنطقيين قاعدة
يمكن التمييز بها وصاحبها اذا كان للشئ الواحد لواحق
عامة يكون قدها ذاتيا جنسا له كالحيوان فانه قدم
بالنسبة الى سائر اللواحق وهو الماشي فان قلت لم جعل
الناطق ذاتيا ولم يجعل الضاحك ذاتيا مع ان كلا
واحد منهما خاصة للنوع قلت ان القاعدة في التمييز
انه اذا كان للنوع ما عوارض مختصة به يكون قدها
ذاتيا كالناطق مثلا فانه مقدم بالنسبة الى المتعجب
والضاحك لان الناطق سبب للتعجب والتعجب سبب
للضحك والسبب مقدم على المسبب فيكون الناطق متقدما
على المتعجب والضاحك لانه سبب قريب للتعجب وسبب
بعيد للضاحك واما تقدم الذاتي على العرضي لان الذاتي
يقوم ماهية الشئ وجزءه والعرضي عارض لماهية الشئ او جزءه
فيكون الذاتي معروضا والعرضي عارضا والمعروض مقدم

على العارض فيكون الذاتي مقدما على العرضي قال كالحيوان
بالنسبة الى الانسان اقول يمكن ان يكون هذا الكلام
اشارة الى ان الكليات امور اضافية تختلف بالاعتبارات
فان الحيوان مثلا جنس بالنسبة الى الانسان لانه داخل فيه
شامل له ولغيره وكل ما كان كذلك فهو جنس فالحيوان جنس
بالنسبة الى الانسان واما بالنسبة الى الناطق عرض عام لانه ليس
بداخل فيه ولكن شامل له ولغيره وكل ما كان كذلك فهو عرض عام
كالماشي مثلا فانه عرض عام ليس بداخل في الانسان ولغيره لكن شامل
له ولغيره وكاللون فانه جنس بالنسبة الى الاسود لان اللون
اعم من ان يكون ابيض او اسود وفصل بالنسبة الى الكيف
ونوع بالنسبة الى الملكيف وخاصة بالنسبة الى الجسم
وعرض عام بالنسبة الى الحيوان قال واذا سئل
عن كل واحد من الانسان والفرس اقول اعلم ان ما هو
سؤال عن تمام ماهية الشئ فلا يقع في جواب ما هو الا تمام
ماهية المختصة به تمام الماهية المشتركة والمراد بتمام الماهية المختصة

هو ان يكون ذلك الماهية حقيقة للشئ وان لا يكون
له حقيقة غير هذه الحقيقة و بتمام الماهية المشتركة هو ان
يكون الجزء مشتركا بين الاثنين فصاعدا و لا يوجد
بينهما امر داخل سوى ذلك كالحيوان فانه جزء مشترك
بين الانسان و الفرس و لا يوجد جزء ذاتي بينهما سوى
ذلك و انما قلنا لا يوجد جزء ذاتي بينهما سوى ذلك
و لم يقل امر مشترك لانه يوجد امر مشترك الغير الذاتي
بينهما كالماشي فانه مشترك بينهما لكن لا يكون جزء
ذاتيا بين الانسان و الفرس فان قلت ان هذا
التفسير غلط لانا لا نسلم انه لا يوجد سوى الحيوان جزء
ذاتي بين الانسان و الفرس فان الجسم النامي و
الحساس المتحرك بالارادة كلها اجزاء مشتركة بينهما
ذاتيا لهما و الحيوان غيرهما لان الحيوان مجموع الجسم النامي
الحساس المتحرك بالارادة و المجموع مغاير لكل واحد
منها فلا يكون الحيوان تمام الماهية المشتركة بين الانسان

و الفرس على هذا التفسير مع انه تمام الماهية المشتركة
قلت لانسلم ان جزء الشئ غيره لانه ثبت في موضعه ان جزء
الشئ لا هو و لا غيره فلا يكون الجسم النامي و الحساس
المتحرك بالارادة غير الحيوان و ان لم يكن عينه و لا يوجد
غير الحيوان امر مشترك ذاتي بينهما **قوله** و قوله مختلفين بالحقايق
قال فان قلت ان هذا القيد كما يخرج النوع يخرج ايضا
فصول الانواع و خواصها فلم قال الشارح يخرج النوع بقوله
مختلفين بالحقايق و الفصل و الخاصة بقوله في جواب
ما هو قلت فان القيد الاخير يخرج النوع في جواب ما هو يخرج الفصول
و الخواص مطلقا اي سواء كان فصول الانواع او فصول الاجناس
و سواء كان خواص الانواع او خواص الاجناس و اما العرض العام
فلا يخرج الا بالقيد الاخير لانه تقول على كثيرين مختلفين
بالحقايق لكن لا يقال في جواب ما هو اصلا فان قلت
ان الجنس لا يكون مقولا في جواب بما هو بل في جواب
ما هما و في جواب ما هم فلم قال في تعريفه انه مقول في

جواب ما هو قلت المراد من قوله الجنس مقول في جواب
ما هو تعيين الاصطلاح اى تعيين ان الجنس لا يكون
مقولا في جواب اى شئ هو بل في جواب ما هو قال
ويرد عليه بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد اقول
قوله على كثيرين اى على الافراد لان المراد بالكثيرين في تعريف
النوع الافراد واما المراد من الكثيرين في تعريف الجنس
هو الانواع والماهيات فان قلت ان الجنس ايضا مقول
على الافراد فلم قلتم المراد بالكثيرين في تعريف الجنس الانواع
دون الافراد قلت ان مقول ليس على الافراد بالذات
ثانيا بالعرض لانه يقال ولا بالذات على الماهيات
الموجودة من الافراد وبواسطتها على الافراد المشخصات
ولقائل ان يقول ح لا حاجة الى قوله دون الحقيقة
لان هذا القول احتراز عن الجنس والجنس يخرج بقوله
على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة لان الجنس
لا يكون مقولا على هذا الكثيرين بالذات قال وقوله

مختلفين

مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس اقول
ولو قال قوله دون الحقيقة يخرج الجنس
لكان اولى لانه داخل بقوله مختلفين
بالعدد في الاخراج لان
الجنس ايضا على الكثيرين
مختلفين
بالعدد

نهاية المخطوطة